دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب

محمد محمود عبد الله يوسف
المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة
Mmyoussif@yahoo.com

المحور الثاني: الجهوية والتنمية المستدامة

الملخص

تتناول هذه الورقة البحثية دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب من خلال الفصول التالية:

- الفصل الأول : مفهوم وآليات التنمية المستدامة.
- الفصل الثاني : الجهوية في المغرب والتنمية المستدامة.
- الفصل الثالث: تحديات وتوصيات.

يتناول الباحث في **الفصل الأول** بالرصد والمقارنة المفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة وأبعادها للوصول إلى المفهوم الأمثل المتكامل للتنمية المستدامة، وكذلك تحديد الآليات المختلفة والممكنة لتحقيقها.

ويقوم الباحث في **الفصل الثاني** باستعراض واقع وآفاق العلاقة بين الجهوية في المغرب بأبعادها الاقتصادية المختلفة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، من خلال التعرض لأهمية الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بعرض القطاعات الاقتصادية المختلفة ودورها، وعرض المؤشرات الاقتصادية المختلفة بالجهوية.

ثم يتناول الباحث **بالفصل الثالث** أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة بالجهات المغربية مع تقديم بعض التوصيات الممكنة للتغلب على هذه التحديات .

الفصل الأول : مفهوم وآليات التنمية المستدامة

يمكن التعرف على مفهوم وأبعاد وآليات التنمية المستدامة من خلال المحاور التالية:

1-1 مفهوم التنمية المستدامة

تبلور مفهوم " التنمية المستدامة" خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث يعتبر تقرير"نادي روما" (1972م) ـ وهو تقرير "وقف التنمية" ـ هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية حيث دق ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد اليموجرافي من استنزاف للموارد، وتلوث للطبيعة، والضغط على النظام البيئي.

وقد توصل فريق من الخبراء الاقتصاديين إلى أن ثمة إمكانية لوضع استراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وبين ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة (تقرير فونيكس Flunex وإعلان استوكهولم لعام 1974م) وسميت باستراتيجية "التنمية الإيكولوجية" ecodevelopement))،غير أن هذا المصطلح تم استبداله بمصطلح التنمية المسندة أو المدعومة ثم بالتنمية المستدامة ((Sustainable evelopement الذي ذكره الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة للمرة الأولى عام 1980م.

وشكلت الأمم المتحدة عام 1983 اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، التي قدمت تقرير "مستقبلنا المشترك « للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1987م، وأطلق عليه أيضاً تقرير "برونتلاند" الذي نص على أن " التنمية المستدامة هى التى تلبى حاجات الحاضر دون التفريط فى تأمين حاجات أجيال المستقبل ".

و شدّد إعلان جوهانسبرج للتنمية المستدامة (سبتمبر 2002م) على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

إن التنمية المستدامة تتيح إضافة بعدين جديدين للتنمية هما البعد النوعي لمفهوم التنمية ليشمل النوعية البيئية ((Environmental Quality وعلاقتها بنوعية الحياة (Quality of Life)، والبعد الزمني للتنمية ليشمل التنمية على المدى البعيد الأجيال القادمة.

ومن أفضل التعريفات العملية الملائمة "للاستدامة" أنها تتمثل في تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة.

1-2 أبعاد التنمية المستدامة

يمكن التعرف على خصائص رئيسة للتنمية المستدامة أولها أنها ظاهرة عبر الأجيال، وهذا يعني أن التنمية لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين يتراوح بين 25 إلى 50 سنة، وتتمثل الخاصية الثانية في تفاوت عمليات التنمية المستدامة حيث تحدث عبر مستويات مختلفة عالمية وإقليمية ومحلية.

ويمكن القول إن أبعاد التنمية المستدامة المختلفة تتمثل فيما يلي:

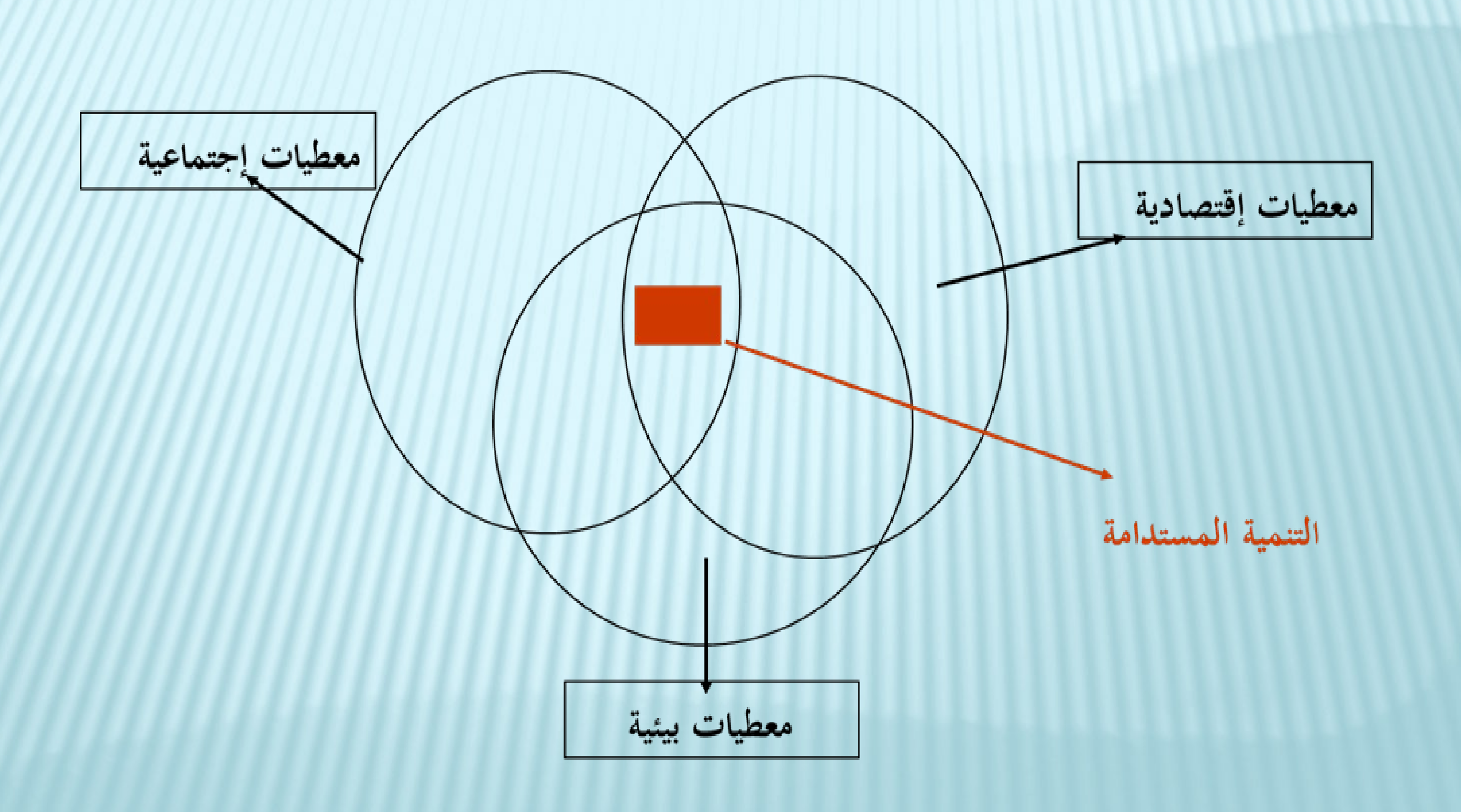
أ- البعد الاقتصادي: بالنسبة للدول الغنية يعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموى الصناعى عالمياً ،أما بالنسبة للدول الفقيرة

فالتنمية المستدامة تعنى توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً.

ب- البعد الإنسانى والاجتماعى: تسعى التنمية المستدامة إلى استقرار النمو السكانى، ووقف الهجرة العشوائية، بتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ج- البعد البيئى : يتمثل في الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية ،والموارد المائية واستخدام التقنيات النظيفة التى تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتطلق الحد الأدنى من الغازات والملوثات.

والشكل التالي يوضح التداخل بين الأبعاد المختلفة الرئيسة للتنمية المستدامة



ويشمل مفهوم التنمية المستدامة أيضاً فكرة الحوار الدائم الديمقراطي بين صانعي القرار من جهة، والفئات المختلفة في المجتمع المدني من جهة أخرى، وهذا بعد سياسي في مفهوم التنمية المستدامة، كما يتجسد في مفهوم جديد يكثر استعماله حالياً وهو "الحاكمية "، أو الحوكمة (Governance)، أي الحكم في المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم وشفافية تصرفات الحكم ووضع قواعد واضحة للمساءلة ".

1-3 آليات تحقيق التنمية المستدامة :

هناك من الأدبيات ما تقترح نموذجاً للتنمية المستدامة المستقلة أو المعتمدة على الذات، ويمكن تطبيقه في ظل العولمة، و من ركائز تحقيق هذه التنمية المستقلة تحقيق زيادة كبيرة فى معدلات الادخار المحلي، وأن يكون للدولة والتخطيط دور حاكم ورئيس فى نجاح التنمية المستقلة، وتحقيق المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل وانضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج.

- وهناك من يرى أنه يجب تصويب النظرة إلى التنمية في الوطن العربي، بأن تستهدف التنمية القطرية تحقيق قدر أدنى من التشابك الاقتصادي الداخلي والتماسك الاجتماعي وتعزيز المشاركة الشعبية في شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

- ومن المهم التعرض لأسس الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة وعلى رأسها الاعتماد على الذات فى الإنتاج حسب الأولويات الإسلامية وهى الضروريات ثم الحاجيات، و الاقتصاد فى الاستهلاك، والتحفيز على الادخار ، وتيسير سبل الاستثمار فى المجالات المشروعة حسب أولويات الإنتاج وضروريات الاستهلاك، ووضع الضمانات لعدالة عوائد عوامل الإنتاج بما يمنع تكدس الثروات فى أيد محدودة، والاهتمام بإعداد وتنمية العنصر البشري خاصة من خلال التربية الإيمانية والأخلاقية.

وفي الواقع فإن تجربة التنمية عموماً في البلدان النامية أظهرت أن رفع مستوى الاستثمار المادي وزيادة حجم المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية لم تؤد إلى تحقيق التنمية المنشودة، مما يؤكد أن هناك محددات أخرى للنمو لا تقل أهمية عن الاستثمار المادى وأهمها الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وصحة.

وهناك مجموعة مؤشرات أساسية مختلفة ومتنوعة لقياس مستوى التنمية المستدامة كالتالي:

(أ)المؤشرات الاقتصادية: مؤشرات تتعلق بالتعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ صادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات، ومؤشرات تقيس تغير أنماط الاستهلاك مثل نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، ومؤشرات حول الموارد والآليات المالية مثل رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الدين/ الناتج المحلي الإجمالي، مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة.

(ب) المؤشرات الاجتماعية:

منها ما يتعلق بمكافحة الفقر من خلال مؤشرات البطالة، الفقر، عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.، ومؤشرات ديموجرافية مثل معدل النمو السكاني، ومؤشرات تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب من خلال مؤشري معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية، ومؤشرات صحية مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة، عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية، عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

(ج) المؤشرات البيئية: منها ما يتعلق بحماية موارد المياه العذبة من خلال الموارد المتجددة /السكان، استخدام المياه/الاحتياطيات المتجددة، ومنها ما يتعلق بالنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة من خلال مؤشرات نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة، استخدام الأسمدة، ومنها ما يتعلق بمكافحة ازالة الغابات والتصحر من خلال مؤشري التغير في مساحة الغابات، نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

وحول التنمية المستدامة للصحراء يمكن القول إنها تتضمن عناصر رئيسة منها التنمية البشرية المستدامة للبدو، وقف عمليات الرعى الجائر والقطع الجائر للأشجار، إزالة الألغام من الأراضي الصحراوية والاستفادة منها، كما تشمل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية بالصحاري اتباع أساليب التعدين إلمستدامة والمحافظة على البيئة الطبيعية للصحاري، اتباع أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية السطحية والجوفية بالصحراء، تعبئة المجتمع المدني لوقف التصحر، وضع إستراتيجية لمكافحة التصحر.

وبشكل مبسط، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون الإدارة الرشيدة، و تلعب لأجهزة العليا للرقابة دوراً حيوياً بجهودها الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة، كما يجب التأكيد أن مشروع الجهوية الموسعة مدخل أساسي في توطيد وحدة التراب الوطني و تدعيم الديمقراطية المحلية و توسيع المشاركة في مختلف المجالات الجماعية و على مختلف المستويات.

الفصل الثاني : الجهوية في المغرب والتنمية المستدامة

يمكن معرفة العلاقة بين نظام الجهوية بالمغرب وتحقيق التنمية المستدامة من خلال المحاور التالية:

2-1 تعريف الجهوية

تعد الجهة كتنظيم إداري سياسي متبع عالمياً، حيث تبنتها ألمانيا في دستور1949، وإيطاليا في دستور 1948م، وإسبانيا في دستور 1978م، وجعلت من الجهة العنصر الأساسي في التنمية.

أما في المغرب فقد أصبحت سياسة اللامركزية في بعدها الجهوي موضوع الخطب السياسية والتحليلات الأكاديمية بعد وضع دستور 1992م، و1996م وقانون تنظيم الجهات 96-47 في 2 إبريل 1997 م، وذلك لأهمية دور هذا النموذج اللا مركزي في تحقيق تنمية اجتماعية، ونمو اقتصادي لجهات المملكة خاصة.

وقد تعددت التعريفات بخصوص الجهة أو الجهوية منها أنه مجموعة متماسكة ذات أهداف سياسية دفاعية، وقد تتحول إلى توجه سياسي(régionalisme) ، وهناك تعريف آخر يعرف بـ (régionalisation)، وهو الإطار الإداري والاقتصادي للجماعة المحلية التي هي نتاج بيئة سياسية بصفة عامة. ويقوم مشروع الجهوية على عدة مبادئ نبيلة منها تدعيم الديمقراطية المحلية والحوكمة والشفافية وهو ما يفرض على المواطن الانخراط فيها.

وبالنظر إلى التجارب الدولية نجد أن **التجربة الجهوية بإسبانيا** كانت بمثابة استجابة لمطالب الجهات التي كانت تتطلع إلى حل بعض المشكلات التي تعيق تنميتها، وقد عبرت إسبانيا امتحان الانتقال الديمقراطي بفضل نظام جهوي متطور، وقد ذابت الفروقات حول اللغة وحدود الأقاليم والنزعات القومية في نظام جهوي ديمقراطي، دون مس بالوحدة الترابية، ووبالتالي انتقلت إسبانيا إلى عضوية الإتحاد الأوروبي

وفي **التجربة الإيطالية**، تبنت إيطاليا جهوية سياسية متقدمة وفي إطار الدولة الموحدة، منذ المصادقة على دستور 1948م، الذي جاء ليكرس مبادئ الوحدة سواء القانونية أو الاقتصادية، وكذلك احترام التزامات إيطاليا تجاه الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي .

2-2 الجهوية والتنمية المستدامة

يجب التأكيد أن للتراث الحضاري أو المحلي دورٌ رئيس في التنمية المستدامة، لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويساهم العمل التنموي الذاتي في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك.

وتعد المخططات الجماعية للتنمية ـ والتي هى نموذج فعال للمشاركة المجتمعية ـ وثيقة للتعاقد بين الدولة والجماعة تهدف إلى جعل مجال الجماعة رافعة حقيقية للنمو على مدى 6 سنوات.

إن الجهوية هي أساس دعم التنمية المحلية من خلال المشروعات التنموية الاجتماعية والاقتصادية كما تمكن المواطنين من تنظيم وتدبير شئونهم المحلية والجهوية في إطار استقلال ذاتي إداري.

ويمكن التعرف على دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية:

2-2-1 أهمية الدور الاقتصادي للجهوية بالمغرب

أصبحت الجهوية من الاستراتيجيات الرئيسة للتنمية الاقتصادية بالمغرب، فالسياسات الاقتصادية المعاصرة أصبحت تعتمد على التنظيم الجهوي باعتباره الإطار الأصلح، لوضع كل الاستراتيجيات التنموية وكل تخطيط اقتصادي طموح.

فالدافع الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية هو الدافع الأساسي نحو إقرار سياسته الجهوية لأن موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات يكتسب أهمية قصوى في الوقت الراهن وفي المستقبل.

وقد تم التكريس الدستوري للجهة بالمغرب منذ عام 1992م، والتركيز على التوجهات التنموية والاقتصادية على أساس الجهوية والتنمية المحلية، وكذلك اختيار المخططات كوسيلة لتحقيق تلك الأهداف وبذلك تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية دافعاً أساسياً نحو تفعيل دعم وجود الجهة.

2-2-2 القطاعات الاقتصادية الرئيسة بالجهوية وتحقيق التنمية المستدامة :

(أ) القطاع الصناعي بالجهوية

يعد الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي بالمغرب بمثابة الإطار الجديد لتطوير الأنشطة الصناعية، ويهدف برنامج إقلاع إلى إنشاء أقطاب صناعية جهوية، مما سيعزز الإمكانيات الصناعية لمختلف الجهات .

ووفقاً لميثاق إقلاع، يتطلب تمويل هذه السياسة الصناعية الجديدة 12,4 مليار درهم حتى عام 2015م، وسيمول هذا المبلغ من طرف وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمار والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويوضح الشكل التالي المناطق الصناعية الحديثة بالجهات المغربية:

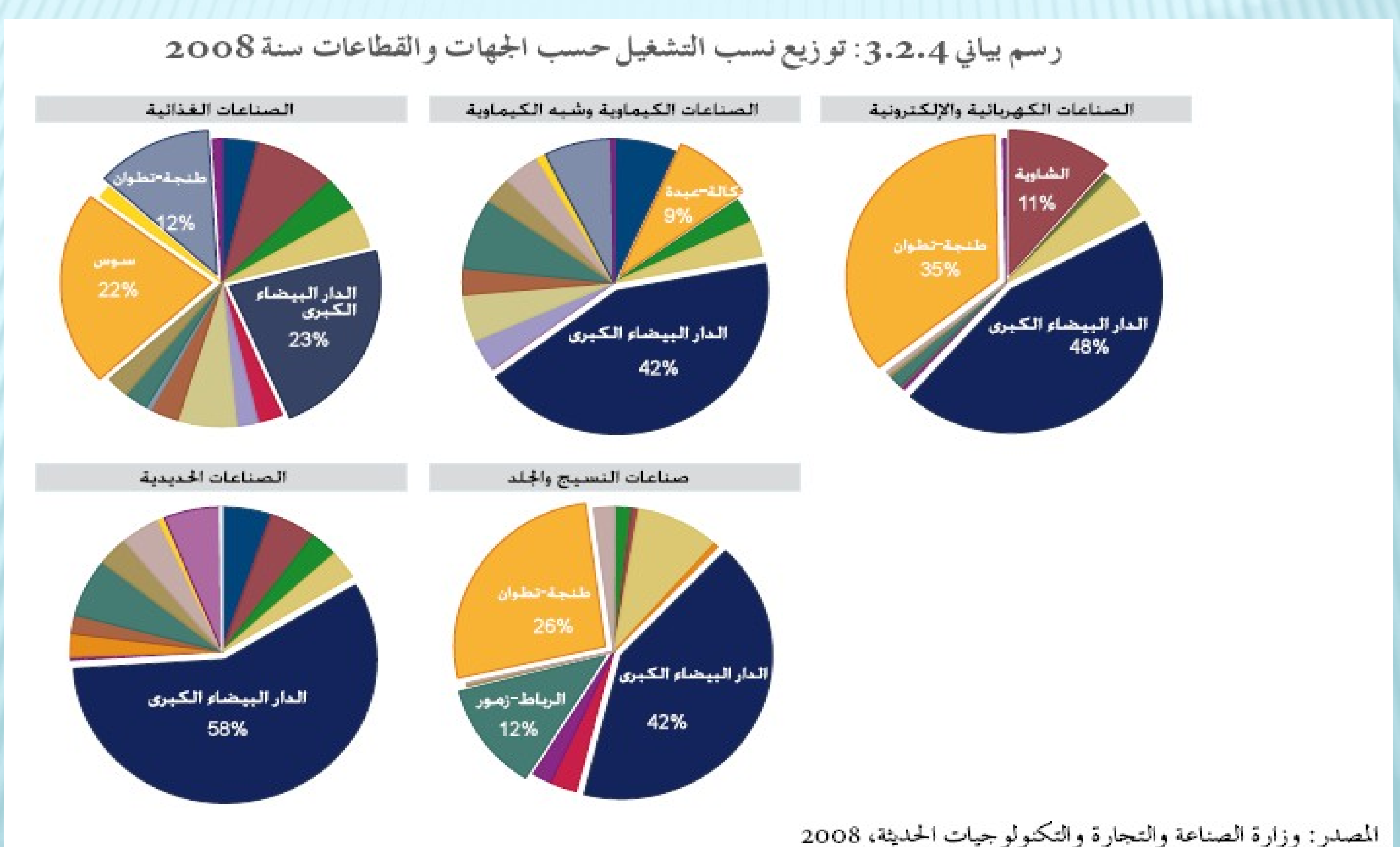
شكل رقم (2) المناطق الصناعية المحدثة بالجهات المغربية



و قد ساهم برنامج الإقلاع الصناعي الجديدة للمغرب، في إعطاء الانطلاقة لستة قطاعات واعدة يُتوقع أن تلعب دور القاطرات الاقتصادية للمغرب، ويتعلق الأمر بالقطاعات التالية:

- ترحيل الخدمات (offshoring) في جهات الدار البيضاء والرباط وطنجة ومراكش وفاس.
- صناعة الطيران: على صعيد جهة الدار البيضاء.
- الصناعات الغذائية: في جهة مكناس-فاس، والغرب، والجهة الشرقية وتادلة .
- منتجات البحر: سيتم إنشاء القطب الرئيس في مدينة أكادير.
- صناعات السيارات: على صعيد مدينة طنجة.

شكل رقم (3) توزيع العمالة حسب الجهات المغربية والقطاعات لعام 2008



ويلاحظ من الشكل السابق أن جهة الدار البيضاء تحوز المرتبة الأولى في تشغيل العمالة في جميع الصناعات وهى الكهربائية والإلكترونية والكيمائية والغذائية والنسيج والحديدية، كما حازت جهة طنجة – تطوان على المرتبة الثانية في تشغيل العمالة بالصناعات الكهربائية والالكترونية وصناعات النسيج والجلد.

(ب) القطاع الزراعي بالجهوية

يمثل "مخطط المغرب الأخضر" حالياً إطار العمل الجديد للسياسة الفلاحية أو الزراعية، ويتضمن ركيزتين تستهدف أولاها تطوير زراعة عصرية من خلال استثمار صناعي ذي إنتاجية عالية؛ فيما تسعى الركيزة الثانية ذات الطابع الاجتماعي إلى رفع دخول المزارعين من خلال تحسين إنتاجية الزراعات المعيشية.

ويعتبر هذا المخطط استراتيجية ذات بعد جهوي بامتياز، فقد تطلب تنفيذها إعداد مخططات خاصة بكل جهة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المناخية والجغرافية، وهكذا تم إنجاز 16 مخططاً، ينطلق كل منها من تشخيص نقاط قوة وضعف القطاع في الجهات المستهدفة، وبذلك يمكن مخطط المغرب الأخضر من القيام

بتحديث شامل للتراب الوطني، كما يتعلق الأمر بمقاربة جديدة تختلف كلياً عن إطار العمل المتبع سابقاً من طرف الوزارة، والذي كان يعتمد على مفهوم مشروع المجال الترابي ارتباطاً بالأحواض المائية.

ومن أجل تحقيق اندماج جهوي أكبر للقطاع، سيتم إنجاز ستة أقطاب فلاحية ويهدف مخطط المغرب لأخضر أيضاً إلى توفير وزيادة المواد الخام الزراعية الأساسية المخصصة للصناعات التحويلية.

2-3 مؤشرات النمو الاقتصادي الجهوي

اتسمت ديناميكية نمو الناتج الداخلي الإجمالي الجاري الجهوي في الفترة (2000 – 2007م) بمنحناها التصاعدي إجمالاً، حيث قارب متوسط نسبة نمو الدخل الجهوي 7% في السنة.

وتكشف دراسة الناتج الإجمالي والتشغيل حسب الجهات في عام 2007 م وجود ثلاث مجموعات هى:

- الدار البيضاء الكبرى، والرباط – سلا – زمور – زعير، وطنجة – تطوان التي تتميز بهيمنة الأنشطة الصناعية والخدمات.
- سوس– ماسة – درعة، والغرب – الشراردة – بني حسن، ودكالة– عبدة، والشاوية – ورديغة، وتازة –لاحسيمة – تاونات، وتادلة – أزيلال، وجهات الجنوب التي تتميز بهيمنة القطاع الأولي والأنشطة الاستخراجية والمعدنية.
- فيما تعرف فاس – بولمان، ومراكش – تانسيفت – الحوز، والجهة الشرقية، ومكناس– تافيلالت تعدداً للأنشطة الاقتصادية.

وساهمت الجماعات المحلية المغربية التي تنتشر فوق مجموع التراب الوطني- والتي يبلغ عددها الإجمالي 1.594 جماعة في ديناميكية التنمية الاقتصادية الجهوية خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه لا ينبغي إغفال كون الموارد التي تتوفرعليها هذه الجماعات تبقى محدودة نسبياً.

ويتضح أهمية موارد الجماعات المحلية حيث تعد موارد ذاتية بعيدة عن ميزانية أو موازنة الدولة،حيث وصلت قيمة هذه الموارد إلى أكثر من 31 مليون درهم عام 2009م وتمثل 4,3 % من الناتج الداخلي الإجمالي مما يؤكد أهمية نظام الجهوية في تدبير وتوفير مخصصات مالية وإن لم تكن كافية لتمويل كل المشروعات الاقتصادية.

و تبين المؤشرات الاقتصادية بالجهوية أن هناك مشاركة للقطاع الخاص في الاقتصاد الجهوي حيث يتركز القطاع الخاص الاقتصادية في خمس جهات مغربية رئيسة هى: الدار البيضاء الكبرى، ودكالة-عبدة وطنجة-تطوان والرباط-سلا-زمور-زعير وجهة فاس-بولمان .

الفصل الثالث: تحديات وتوصيات

- يمكن من خلال التحليل السابق لمفاهيم التنمية المستدامة والجهوية وأبعادهما والعلاقة بينهما التأكيد أنه يمكن لنظام الجهوية في المغرب أن يساهم بشكل كفء وفعال في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لما يمتلكه من مقومات ذاتية وموارد مختلفة ونظام سياسي قانوني يدعمه.

3-1 التحديات

في الواقع هناك عدد من التحديات تواجه نظام الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة وهى :

1- قدرة الجهة على توفير المخصصات المالية اللازمة لعمليات التنمية المستدامة بالادخار المحلي.

2- قدرة الجهة أو الجهوية على منافسة المنتجات المحلية الأخرى والأجنبية.

3- قدرة الجهة على جذب القطاع الخاص بضوابط تضمن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

4-القدرة على تنويع النشاط الاقتصادي اعتماداً على مقومات الجهة ومواردها.

5- توفير الكوادر السياسية والاقتصادية المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة بما يخدم أهداف الجهوية.

6- إمكانية التعاون مع الجهات الأخرى في إقامة أسواق مشتركة أو تبادل سلع وخدمات.

7- ضبط واستمرار الاستقرار السياسي داخل الجهة بتوحيد الرؤى بما يخدم عمليات التنمية المستدامة.

8- إمكانية تطوير الرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Vision) للجهة في ضوء العوامل والمتغيرات والمستجدات العالمية والمحلية أى القدرة على تطوير المخطط العمراني والاقتصادي بكفاءة.

3-2 التوصيات : يمكن للجهات المغربية التغلب على المعوقات والتحديات السابقة من خلال التوصيات التالية:

1-القيام ببرامج توعية مناسبة للمواطنين للتعريف برؤية الجهوية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، أى القيام بتعبئة ومشاركة شعبية أو مجتمعية لتحفيز الأفراد على الادخار والمساهمة فى تمويل المشروعات الاقتصادية ويمكن أن يتم ذلك من خلال الطرق التالية :

أ- طرح أسهم للمواطنين للمشاركة فى تمويل المشروعات،وبالتالي يصبح المواطنون شركاء في رأس المال ويهتمون بمتابعته وزيادة تمويله.

ب-إنشاء صناديق خاصة بالمشروعات تمكن المواطنين من استثمار أموالهم بالنظم الاقتصادية المختلفة (قروض – سندات – أذون خزانة – نظام المضاربة – المرابحة) .

ج- حث المواطنين على التبرع من أجل تنمية الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة من خلال التنمية والتشغيل، ويمكن التبرع ليس فقط بالمال وإنما أيضاً بموارد إنتاجية مثل التبرع بأراض لتنفيذ مشروعات وخدمات مختلفة أو زيادة ساعات العمل .

د- تشجيع النظام الجهوي للمشروعات الأهلية والصغيرة ودعمها وسن القوانين الملائمة والمدعمة.

2- جذب القطاع الخاص الأجنبي من خلال تقديم تسهيلات وحوافز وهوامش ربح لها حد أقصى، وذلك بضوابط تضمن الحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أ-مشروعات الـB.O.T وهى مشروعات شراكة بين الجهة والقطاع الخاص يقوم القطاع الخاص ببناء وتنفيذ المشروع وتشغيله لفترة معينة ثم يعيده للنظام الجهوي.

ب- مشروعات يتملكها القطاع الخاص بضوابط تضمن تحقق عمليات التنمية المستدامة من خلال رقابة محلية دورية للأداء والآثار المختلفة للمشروع.

ج- شراكة ما بين القطاع الخاص الأجنبى والمواطنين بالجهة.

د- تحديد حد أدنى لرأسمال القطاع الخاص لكى يبدأ مشروعا ماً، وبحسب نوع المشروع، وبالتالي تتمكن الجهة من توفير المخصصات اللازمة مع تقديم الحوافز والتسهيلات.

3- تحقيق منظومة مجتمعية ملائمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً بتوفير نظام سياسي يضمن مشاركة فعالة للمواطنين فى اتخاذ القرار، ونظام اقتصادي يمكن تحقيق فائض ويعتمد على الذات، ونظام اجتماعي يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها، ونظام انتاجى يلتزم بالبعد البيئي فى مشروعاته.